الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

29 **شعبان** 1436 –16 **يونيو** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

العضل يشغل المحاكم

العدل تدرس إنشاء محاكم خاصة لنظر قضايا العنف والطلاق والتحرش

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=226937&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

وسط ترقبات شعبية لحسم توصيات حكومية حيال إنشاء محاكم خاصة بقضايا العضل والطلاق والخلع والتحرش، سجلت المحاكم ارتفاعا في عدد دعاوى العضل خلال العامين الماضيين. وأبلغت "الوطن" مصادر قضائية أن عدد القضايا المسجلة في المحاكم يبلغ نحو 617 قضية، يقابلها 55 شكوى استقبلتها جمعية حقوق الإنسان بجميع أفرعها، لافتة إلى أن الزواج من خارج القبيلة وعدم تكافؤ النسب من أكثر الأسباب شيوعا لعضل الفتاة عن الزواج.

ودعت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين إلى تسريع سن تشريعات وقوانين للحد مما يترتب على الأسر من خلافات وتشتت.

سجلت المحاكم السعودية خلال العامين الماضيين ارتفاعا في عدد دعاوى العضل التي تقدمت بها فتيات ضد أولياء أمورهن، إذ بلغ عدد قضايا العضل 617 في عامين. وكان عدم تكافؤ النسب أكثر الأسباب شيوعا في القضايا، فيما تدرس وزارة العدل حاليا إنشاء محاكم خاصة لنظر قضايا العنف، والطلاق، والعضل، والتحرش.

وقال مصدر قضائي لـ"الوطن" إن "قضايا العضل شهدت في السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا، وذلك لأن كثيرا من أولياء الأمور ما زالوا يحرصون على عدم تزويج الفتاة من خارج قبيلتها، وهذا من الظلم". وأضاف أن "أعلى عدد لقضايا العضل التي استقبلتها المحاكم خلال العامين الماضيين كان في مدينة الرياض بـ 102 قضية، تلتها مكة المكرمة بـ81 قضية، فالطائف بـ34 قضية، ثم الدمام بـ24 قضية، وجاءت بعدها جدة بـ15 قضية، فالخبر بـ14، تليها باقي المدن، فيما استقبلت جمعية حقوق الإنسان بجميع فروعها خلال الأعوام الثلاثة الماضية 55 شكوى خاصة بالعضل".

وأوضح المصدر أن "مبررات أولياء أمور الفتيات اختلفت من واقع القضايا، فالبعض يرفض تزويج الفتاة من خارج قبيلتها، والآخر يحجزها لقريبها حتى تكبر ثم يزوجها دون موافقتها، كما أن البعض يمنع تزويج الأخت الصغرى قبل الكبرى"، مشيرا إلى أن بعض حالات العضل تعرضت فيها الفتيات للعنف، إما بالحبس داخل المنزل لفترات تتجاوز العام، وحرمانهن من التعليم والخروج، وأحيانا يصل الأمر إلى الضرب والعنف النفسي والتهديد، وربما يصل الأمر إلى القتل.

وعلمت "الوطن" أن وزارة العدل وضعت دراسة رفعت اقتراحاتها عن طريق مجلس القضاء الأعلى الشهر الماضي إلى المقام السامي للحصول على موافقة لتطبيق عدد من التوصيات التي ستسهم في حال تطبيقها في التخفيف من حالات العنف، منها إنشاء محاكم خاصة لنظر قضايا العنف، والطلاق، والعضل، والتحرش.

من جهته، قال المأذون الشرعي أحمد العطاس إن "عضل الفتاة من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تحدث، وهي تتسبب في حدوث فجوة عميقة بين الأسرة والفتاة، وتكون البداية حدوث خلافات أسرية، وقد يصل الأمر إلى درجة القتل"، مشيرا أن المعضولة ربما تصاب باكتئاب نتيجة الظلم الواقع عليها من ولي أمرها سواء كان الأب أو الأشقاء.

وأضاف أن "من الأسباب التي تدفع أولياء الأمور إلى عضل الفتاة عن الزواج عادة قديمة بالية لدى بعض القبائل، تتمثل في عدم تزويج الفتاة إلا من قبيلتها، وأيضا اعتقاد بعض الآباء أن بعض الشباب يتقدمون للزواج من فتاة تعمل طمعا في راتبها، ومن ثم يحرص كثير منهم على عدم خروج مال الأسرة إلى شخص غريب، وهو ما يتسبب في عنوسة الفتاة، وحرمانها من الزواج وتكوين أسرة".

وترى عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين أن "عضل الفتاة من القضايا التي لا بد أن تكون لها تشريعات وقوانين خاصة بها، من بينها عدم تحويل قضايا العضل في المحاكم إلى تصنيفات أخرى، خاصة إذا كانت مرفوعة من الفتاة ضد والدها، ففي بعض الحالات يقوم القضاة بتحويل قضايا العضل إلى عقوق، وبالتالي يضيع حق الفتاة".

وأضافت أنه "لا بد من إيجاد تشريعات وأنظمة تمنح الفتاة الحق في تزويج نفسها دون ولي أمر، وأن تحميها الدولة، كذلك لا بد من عدم قبول قضايا عدم التكافؤ بالنسب في المحاكم".

العضل يشغل المحاكم

المصدر: جريدة أخبار 24 الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/221661

سجلت المحاكم السعودية خلال العامين الماضيين ارتفاعا في عدد دعاوى العضل التي تقدمت بها فتيات ضد أولياء أمورهن، إذ بلغ عدد قضايا العضل 617 في عامين. وكان عدم تكافؤ النسب أكثر الأسباب شيوعا في القضايا، فيما تدرس وزارة العدل حاليا إنشاء محاكم خاصة لنظر قضايا العنف، والطلاق، والعضل، والتحرش.

وقال مصدر قضائي لـ"الوطن" إن "قضايا العضل شهدت في السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا، وذلك لأن كثيرا من أولياء الأمور ما زالوا يحرصون على عدم تزويج الفتاة من خارج قبيلتها، وهذا من الظلم". وأضاف أن "أعلى عدد لقضايا العضل التي استقبلتها المحاكم خلال العامين الماضيين كان في مدينة الرياض بـ 102 قضية، تلتها مكة المكرمة بـ81 قضية، فالطائف بـ34 قضية، ثم الدمام بـ24 قضية، وجاءت بعدها جدة بـ15 قضية، فالخبر بـ14، تليها باقي المدن، فيما استقبلت جمعية حقوق الإنسان بجميع فروعها خلال الأعوام الثلاثة الماضية 55 شكوى خاصة بالعضل".

وأوضح المصدر أن "مبررات أولياء أمور الفتيات اختلفت من واقع القضايا، فالبعض يرفض تزويج الفتاة من خارج قبيلتها، والآخر يحجزها لقريبها حتى تكبر ثم يزوجها دون موافقتها، كما أن البعض يمنع تزويج الأخت الصغرى قبل الكبرى"، مشيرا إلى أن بعض حالات العضل تعرضت فيها الفتيات للعنف، إما بالحبس داخل المنزل لفترات تتجاوز العام، وحرمانهن من التعليم والخروج، وأحيانا يصل الأمر إلى الضرب والعنف النفسي والتهديد، وربما يصل الأمر إلى القتل.

وعلمت "الوطن" أن وزارة العدل وضعت دراسة رفعت اقتراحاتها عن طريق مجلس القضاء الأعلى الشهر الماضي إلى المقام السامي للحصول على موافقة لتطبيق عدد من التوصيات التي ستسهم في حال تطبيقها في التخفيف من حالات العنف، منها إنشاء محاكم خاصة لنظر قضايا العنف، والطلاق، والعضل، والتحرش.

من جهته، قال المأذون الشرعي أحمد العطاس إن "عضل الفتاة من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تحدث، وهي تتسبب في حدوث فجوة عميقة بين الأسرة والفتاة، وتكون البداية حدوث خلافات أسرية، وقد يصل الأمر إلى درجة القتل"، مشيرا أن المعضولة ربما تصاب باكتئاب نتيجة الظلم الواقع عليها من ولى أمرها سواء كان الأب أو الأشقاء.

وأضاف أن "من الأسباب التي تدفع أولياء الأمور إلى عضل الفتاة عن الزواج عادة قديمة بالية لدى بعض القبائل، تتمثل في عدم تزويج الفتاة إلا من قبيلتها، وأيضا اعتقاد بعض الآباء أن بعض الشباب يتقدمون للزواج من فتاة تعمل طمعا في راتبها، ومن ثم يحرص كثير منهم على عدم خروج مال الأسرة إلى شخص غريب، وهو ما يتسبب في عنوسة الفتاة، وحرمانها من الزواج وتكوين أسرة".

وترى عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين أن "عضل الفتاة من القضايا التي لا بد أن تكون لها تشريعات وقوانين خاصة بها، من بينها عدم تحويل قضايا العضل في المحاكم إلى تصنيفات أخرى، خاصة إذا كانت مرفوعة من الفتاة ضد والدها، ففي بعض الحالات يقوم القضاة بتحويل قضايا العضل إلى عقوق، وبالتالي يضيع حق الفتاة".

وأضافت أنه "لا بد من إيجاد تشريعات وأنظمة تمنح الفتاة الحق في تزويج نفسها دون ولي أمر، وأن تحميها الدولة، كذلك لا بد من عدم قبول قضايا عدم التكافؤ بالنسب في المحاكم".

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الادعاء العام" يستدعي طفلة اتهمت ثلاثينياً بـ "التحرش بها"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
اضغط هنا

جدة - أحمد الهلالي

استدعت هيئة التحقيق والادعاء العام في محافظة جدة يوم أمس، ممثلة بـ «دائرة العرض والأخلاق»، الطفلة التي تعرضت إلى التحرش الجنسي من مواطن ثلاثيني، إذ تمت مواجهتها بالمتهم أمام المحقق في حضور والدها.

وجاءت هذه التطورات في ملف قضية التحرش الجنسي بعد أن شرعت جهات التحقيق في مباشرة ملف القضية للطفلة (تحتفظ «الحياة» باسمها)، والتي تبلغ من العمر تسعة أعوام بعد تعرضها لـ «التحرش الجنسي» في سلم العمارة من مواطن من خلال تقبيلها ومحاولة احتضانها، وممارسة الجنس معها في الدور العلوي للعمارة قبل أن تهرب من يد المتهم الذي يخضع للتحقيق حالياً.

وأكدت مصادر لـ «الحياة»، أن المتهم له سابقة تتعلق بقضايا التحرش، ولم يتم البت فيها حتى الآن، مشيرة إلى أن «المدعي العام» أصدر مذكرة تمديد توقيف المتهم وهو مواطن سعودي تجاوز الـ 30 من عمره (تحتفظ «الحياة» باسمه)، على ذمة التحقيق في ملف قضية الطفلة.

وتوقعت المصادر أن تتم إحالة المتهم في قضية التحرش إلى المحكمة الجزائية في محافظة جدة بعد الانتهاء من التحقيقات التي أنطلقت يوم أمس في دائرة العرض والأخلاق، إذ سيتم الاستماع إلى أقوال المتهم في حضور والد الطفلة.

وعلق الباحث القانوني هاني الشيخي على قضية التحرش بالطفلة بقوله: إنه لا يوجد نص يحدد عقوبة التعدي في حالات العنف، مشيراً إلى أنه تقدر من جانب القاضي (ناظر القضية)، إذ ينظر لجسامة التعدي والجراح الناتجة إن وجدت أو التلف الحاصل إن وجد، وينظر لدافع الاعتداء وغيرها.

وقال إن جميعها لا يمكن أن تتساوى في اعتداء وآخر، ولكن في حال أن الاعتداء الذي يتسبب في إصابة تتجاوز فترة الشفاء الـ 15 يوماً وفي حال رفضت المرأة التنازل، أو المعتدي عليه عن الحق الخاص، فإن الجريمة تعد موجبة للتوقيف استناداً للقرار رقم 2000 المصادق عليه من ولي العهد بصفته المشرف على هيئة التحقيق والادعاء العام. وأضاف: «وفقاً للنظام السعودي، فيمكن تفريع التحرش لفرع يخص العنف الصادر من الأسرة، والفرع الآخر للعنف بشكل عام (كنفس بشرية) والتي تحظى بالحماية التي كفلها الشرع للمقصد الكلي المتعلق بحفظ النفس».

وتابع: « ما يتعلق بالعنف الذي يصدر ضد المرأة من أسرتها وذويها فقد كفلها نظام الحماية من الإيذاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم 52 في 15-11-1434هـ، وخصصت وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة (بوكالة الوزارة للأسرة) لتلك الحالات الرقم المجاني (1919) لخدمة ومعالجة القضايا وتلقي البلاغات ذات الصلة على مدار الساعة».

وسبق أن نشرت «الحياة»، نص الاتهام الذي قدمه والد الطفلة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام وأفاد قائلاً:» أفيدكم بأنه في يوم الثلثاء الموافق 15-08-1436هـ، وفي تمام الساعة 18:08 مساء بُلغت من زوجتي بأنه تم التحرش الجنسي بطفلتي، مع محاولة المتحرش أخذها إلى شقته في الدور العلوي للمبنى نفسه الذي نسكن فيه».

إلزام "صحة القصيم"بصرف بدل السكن لموظفي "التشغيل الذاتي"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
اضغط هنا

الرياض - سعد الغشام
أصدرت وزارة العمل ممثلة في الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية في منطقة القصيم أخيراً، قراراً يقضي بإلزام المديرية العامة للشؤون الصحية في القصيم بصرف بدل السكن بنسبة 25 في المئة من الراتب الأساسي لموظفين بند التشغيل الذاتي في مستشفيات المنطقة، مشترطة ألا يقل المخصص عن 8 آلاف ريال، ولا يزيد على 50 ألف ريال سنوياً.
ودعت هيئة تسوية الخلافات العمالية في حكمها الصادر (حصلت «الحياة» على نسخة منه) إلى صرف بدل السكن بأثر رجعي لموظفي التشغيل الذاتي في المستشفيات بتاريخ يعود إلى بدء الهيئة بالنظر في القضية (محرم) الماضي.
وأكدت الهيئة أن قرارها نهائي وواجب النفاذ من تاريخ صدوره، وعلى جميع الجهات الحكومية المختصة تنفيذه بجميع الوسائل النظامية المتبعة ولو أدى إلى استخدام القوة الجبرية.
ويأتي الحكم الصادر من هيئة تسوية الخلافات العمالية في منطقة القصيم بعد أسبوع من إصدار نظيرتها في المنطقة الشرقية حكماً يقضي باستحقاق 85 مدعياً كانوا أقاموا دعوى للمطالبة ببدل السكن وجميعهم من الممارسين الصحيين العاملين على بند التشغيل الذاتي في كل من مستشفى القطيف ومستشفى الدمام المركزي.
ودفعت الأحكام الصادرة إلى مطالبة موظفي التشغيل الذاتي في مستشفيات الرياض وزارة الصحة بصرف بدل سكن لهم، كونهم على وظائف التشغيل الذاتي بلائحة وزارة الخدمة المدنية ووزارة العمل ويحق لهم صرف بدل السكن مثل بقية زملائهم الآخرين في مستشفيات المناطق الأخرى.
وقال أحد الموظفين (فضل عدم الكشف عن هويته) في حديث لـ«الحياة» أمس: «نحن موظفون في مستشفيات الرياض على بند التشغيل الذاتي، ولم يدرج لنا بدل سكن، على رغم أن زملاءنا الآخرين ممن هم على وظائف التشغيل الذاتي في مستشفيات وزارة الصحة يُصرف لهم بدل السكن». وبيّن أن المحكمة الابتدائية في وزارة العمل أصدرت حكماً يقضي بإلزام وزارة الصحة صرف بدل السكن لهم كونهم يعملون على بند التشغيل الذاتي.
فيما أكد فني الأشعة في مستشفى الملك خالد بمحافظة الخرج (فضل عدم ذكر اسمه) أنه فني أشعة، ولم يُصرف له وزملاؤه بدل السكن، وأضاف أن بعض زملائهم الآخرين في مستشفيات تابعة لمنطقة الرياض تم الصرف لهم، فيما لم يصرف له ولبعض زملائه الآخرين. وأشار إلى أنه وزملاءه رفعوا طلباً لوزارة الصحة لصرف بدل السكن مثل بقيه زملائهم الآخرين في مستشفيات وزارة الصحة بمناطق ومحافظات المملكة ممن يعملون على وظائف التشغيل الذاتي إلا أن مطالبهم باءت بالفشل.

"حضانة الأطفال"... "غول" يرعب "الأمهات" وأظافره تنهش "المحضون"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
اضغط هنا

جدة – «الحياة»
«حضانة الأطفال» القضية التي ما زالت تشكل حاجزاً أمام الكثير من السيدات، إذ لا يوجد قانون حازم للنظر في تلك القضايا ولا أي تغييرات جديدة سوى فصل محكمة الأحوال الشخصية بمبنى مستقل، مع تجاهل نفسيات الزوجين والمحضون.
«الحياة» التقت عدداً من الأمهات في جلسات المحكمة العامة، لجأن إلى القضاء لإنهاء تلك المعاناة التي تلف بهم، مشددين على ضرورة كسر هذا «الحاجز» بالنظر في مثل هذه القضايا كـ «قضايا مستعجلة»، وأن تُنهى الإجراءات بالتحقق من الحاضن وقدرته على الرعاية والاهتمام بالطفل قبل الانتهاء من إجراءات الطلاق، إذ أن مماطلة أحد الزوجين وإهماله في حضور جلسات المحكمة قد يُضاعف من حجم الكارثة، ويعطل المصلحة العامة ويضر بنفسية الطفل.
«سلطانة» مواطنة أفصحت عن ألمها بقولها: «انفصلت عن زوجي منذ ١٠ أعوام، ولدي ابنة تبلغ من العمر ستة أعوام وشقيقها ذو الأربعة أعوام، والذي كان يخفف ألمي زيارتي لابنتي في المدرسة، ولكن حين علم طليقي بالأمر اضطر لنقلها إلى مدرسة أخرى وتوجيه رسالة تهديد ووعيد بأنه سيحرمني من رؤيتهما طيلة حياته».
أما أم عبدالله فبدأت معاناتها منذ أن رفض أهلها استقبال أبنائها حينما طلبت الطلاق، طالبين منها التنازل عن حضانة أطفالها مقابل العيش معهم، فاختارت أن تمكث في جحيم زوجها وتحمل الآلام والإهانات وألوان الأذى من أجل أطفالها، وحتى لا يتصدع قلبها بفراقهم.
وتفطر قلب سحر أحمد على فراق أبنائها الذين لم ترهم منذ 10 أعوام، إذ عمد طليقها إلى قطع وسائل الاتصال بينها وبين أبنائها، لتتوه في عالم الخيال وترسم صور أبنائها وحياتهم التي يعيشونها. وعن قوانين الحضانة قال من جهته، محامي الأحوال الشخصية خالد العاصمي لـ«الحياة» إن العامة من الناس لديها اعتقاد بأن الحضانة لها سن معينة كما في الماضي، إلا أن هذه الأحكام اندثرت، والواقع أن الحضانة ليست من حق الأم والأب إنما هي من حق المحضون نفسه، فأينما تثبت مصلحة المحضون يحكم القاضي. وأضاف: «ما يجهله عامة الناس أن الأحكام كلها ثابتة إذا صدرت من محكمة التمييز ولا تتغير إلا أحكام الأحوال الشخصية، ومن ضمنها الحضانة والنفقة وغيرهما، فإنها تتغير بتغير الوضع والزمان كتغير وضع الأم بزواجها أو عدم قدرتها على رعايتهم، فإن الحضانة حينها تنتقل إلى الأب والعكس كذلك».

عضو "شورى": تقرير "الشؤون الإسلامية" يؤكد الإنجاز في ملفين قيد الدرس

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
فيما أكد التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد تسجيل إنجازات في ملفي محاربة التطرف وتجديد الخطاب الديني، أبدت عضوة مجلس الشورى الدكتورة أمل الشامان استغرابها من خلال طرح أسئلة استنكارية عن كيفية اعتقاد الوزارة بقدرتها على إنجاز هاذين الملفين، بينما لا يزالان قيد الدرس، ولم يعقد لهما سوى اجتماعات محدودة -بحسب التقرير- وغير ملموسة على أرض الواقع.
وطرحت الشامان مقارنات من رحم تقرير وزارة الشؤون الإسلامية تبيّن افتقارها إلى إستراتيجية الأمن الفكري أثناء جلسة الشورى أمس (الإثنين)، ومن المقارنات أن الوزارة لم تقدم سوى عدد بسيط من الدورات التدريبية عن الأمن الفكري في منطقة جازان فقط، لتضيف الشامان سؤالاً استنكارياً: «لماذا خصصت الوزارة هذه المنطقة بالذات؟».
وأكدت الشامان أن تجديد الخطاب الديني وملف التطرف والغلو لا يدخل ضمن أولويات الوزارة مستندة إلى ما جاء في تقريرها، الذي أشير فيها إلى إقامتها اجتماعات تحضيرية وابتدائية محدودة للشأن ذاته، مضيفة: «لم يثمر عنها أفعال ملموسة لتحصين المجتمع من التطرف، فكيف ستواجه ظاهرة تجنيد الأطفال والشباب؟».

ووصفت الشامان الوزارة بـ«التقليدية»، وأن تقريرها السنوي لا يعكس المهام المتشعبة المطلوبة منها بشكل مقنع، مثل استمرارها في إصدار المطبوعات في زمن النشر الإلكتروني في الوقت الذي تعاني فيه من الصعوبات المالية، إضافة إلى وجودها الضعيف على الإنترنت لتصحيح التأويلات الضالة للأحاديث أو كشف النسخ القرآنية المحرفة.
وطالبت الشامان بإصدار رخصة للإمام المتطوع، واستخدام التقنية للأذان، كما هو موجود في بعض البلدان، لأن الوزارة ستكون عاجزة في المستقبل عن تأمين أئمة وخطباء فضلاً عن مراقبتهم والتأكد من توجهاتهم، مشيرة إلى النقص الحالي في أعدادهم البالغة 40 ألف إمام وخطيب في مقابل 87 ألف مسجد وجامع.
فيما لم يرَ العضو أحمد الحكمي- نائب وزير الاقتصاد والتخطيط سابقاً- في تقرير وزارة الشؤون الإسلامية ما يثبت أنها حققت رسالتها في إنشاء المساجد ورعايتها والعناية بها وتعميرها، وأضاف: «كما أني لم أرَ ذلك على أرض الواقع».
واستغرب الحكمي أن أعداد المساجد في تقريرها لم يحدث منذ خمسة أعوام، متسائلاً: «كيف يتسنى لها مراقبتها وتوفير أعداد القائمين عليها من أئمة ومؤذنين ناهيك عن القصور الواضح في نظافة المساجد وصيانته؟».
وطالب العضوان أحمد الحكمي والدكتورة موضي الدغيثر بإحالة عقود صيانة المساجد إلى البلديات لوجودها الميداني على خلاف الشؤون الإسلامية، أو مشاركة القطاع الخاص في الصيانة والنظافة من باب المسؤولية الاجتماعية وفق اللوائح والتنظيمات.
وفي السياق ذاته، استغرب العضو اللواء ناصر العتيبي أن تقفز الوزارة إلى المهم قبل الأهم، وأن تبحث عن التكاليف العالية جداً وتغض النظر عن أمور تحتاج إلى أولوية قصوى مثل نظافة المساجد وغيرها، مثل حاجتها إلى نظام تقني لتحديد ورصد أماكن وعدد المساجد في ظل تعاونها مع هيئة المساحة الجيولوجية.
وأكد العضو الدكتور سلطان السلطان مسألة التخطيط لتحديد مواقع المساجد والجامع والمصليات الصغيرة، لأنها غير موجود لدى الوزارة، وقال: «بعض المدن لا تستطيع إيجاد مسجد لساعات، وبعضها تجد مسجداً بجوار آخر»، مطالباً الوزارة باستصدار أمر من المقام السامي بألا يعتمد أي مخطط سكني ما لم توافق على تخطيطه.
من جهته، اعتبر رئيس اللجنة الإسلامية والقضائية في المجلس الدكتور فالح الصغير أن معظم مداخلات الأعضاء متعاطفة مع الوزارة، ومع بيوت الله، ووعد بدرس أطروحاتهم القيمة والرد عليها في جلسة لاحقة.
لماذا رفض خمسة أعضاء تعديل نظام مكافحة الجرائم الإلكترونية؟
< وافق 114 عضواً في مجلس الشورى على ملاءمة درس مقترح تعديل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ورفضها خمسة أعضاء فقط، ولم تفلح محاولات «الحياة» في الكشف عن أسمائهم أو معرفة سبب رفضهم، خصوصاً بعد أن غابت أصواتهم تحت القبة للكشف عن وجه اعتراضهم على المقترح المقدم من عدد من أعضاء المجلس.
وتفرّد المؤيدون بمقترحات ومطالب إضافية تضبط مواد النظام، خصوصاً التي تخص العقوبات والجرائم، منها مطالبة العضو خليفة الدوسري في التعديل الخاص بعقوبة «الهاكرز»، البالغة 5 آلاف أو سنة سجن، وأن تعدل بما يتناسب مع الجرم المرتكب، إذ قد يكلف اختراق المواقع لبعض الجهات ملايين الريالات.
فيما طالب العضو صالح العفالق بالتعريف بالجهة المسؤولة عن ضبطيات الجرائم التجارية والأخلاقية والتشهير الإلكتروني، إذ إن عدد المضبوطات في هذا الشأن قليل منذ صدور نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، ولا تعكس حجم الواقع الفعلي للجرائم الإلكترونية، أما القانوني الدكتور فهد العنزي فشدد على ضرورة ألا تعزز التعديلات المقترحة الخلط في تعريف الجريمة الإلكترونية وجبّ ما قبلها من الأنظمة في الشأن ذاته.
وأوضحت لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات في المجلس أن التعديلات المقترحة -نشرته «الحياة» في 1 حزيران (يونيو) 2014- من خمسة أعضاء في المجلس كان بسبب التطورات التقنية الحديثة التي أحدثت جرائم إلكترونية جديدة تعتمد على طرائق عدة، ما استدعى تعديل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لاستيعابها، وللإسهام في حفظ الأمن والتقليل منها لكبير أثرها في الفرد والمجتمع.

"العمل": 6 ساعات دوام القطاع الخاص في رمضان

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1057148

الرياض – واس
أوضح المتحدث الرسمي لوزارة العمل تيسير المفرج أن عدد ساعات العمل خلال شهر رمضان المبارك بالنسبة لمنشآت القطاع الخاص يبلغ 6 ساعات في اليوم إذا اعتمد صاحب العمل المعيار اليومي، أو 36 ساعة في الأسبوع إذا اعتمد المعيار الأسبوعي, وذلك حسب ما ورد في المادة الثامنة والتسعين من نظام العمل .

عدم الحصول على مخالفة مرورية خلال الثلاث سنوات الماضية أحد معايير جائزة "السائق المثالي"..

الربيش: 20 مليار ريال تتكبدها المملكة نتيجة500 ألف حادث مروري سنوياً

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1057365

الدمام إبراهيم الشيبان
كشف مدير جامعة الدمام د. عبدالله الربيش أن المملكة تتكبد خسائر سنوياً تصل قرابة 20 مليار ريال نتيجة 500 الف حادث مروري سنوياً، وأكثر من 30% من أسرة المستشفيات مشغولة بإصابات الحوادث المرورية بحسب الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية.
وأكد د. الربيش أن إطلاق جائزة مخصصة للسائق المثالي تأتي كحافز للتقيد بوسائل السلامة المرورية لدى السائقين، لذا فإن المجتمع في حاجة ماسة إلى مزيد من التواصل والتوعية لتقليص هذه النسب والحفاظ على أمن وسلامة المواطنين والمقيمين من خطر هذه الحوادث.
ودعا مدير جامعة الدمام جميع المواطنين والمقيمين للمشاركة في جائزة «السائق المثالي»، من اجل الاستفادة من التجارب المتميزة التي تقدمها الجمعية السعودية للسلامة المرورية ولجنة السلامة المرورية بالمنطقة الشرقية، مشيراً إلى النجاح خلال السنوات القليلة الماضية في توعية السائقين وتثقيفهم وإرشادهم للتقيد بوسائل السلامة المرورية، مطالباً المؤسسات التربوية والمحاضن الشبابية والاعلام والاباء والامهات الى تحفيز أبنائهم وتشجيعهم للمشاركة في الجائزة او في برامج الجائزة.
وقال د. الربيش ان هذه الجائزة جاءت للرفع من روح التنافس بين السائقين ورفع كفاءتهم، للحد من الحوادث المرورية وغرس مفهوم وثقافة السلامة المرورية لدى افراد المجتمع، لتصبح ممارسة فعلية نجني من خلفها الكثير من المكتسبات، لعل أبرزها خفض اعداد الضحايا والمصابين، وخفض كذلك فاتورة الخسائر المادية، ونوه ان هناك 7 الاف شخص زاروا

الموقع الالكتروني للجائزة منذ تدشينه، وسجل في الجائزة حوالي 400 متسابق، في ظل وجود معايير عالية المستوى للجائزة، منها «لا توجد مخالفة منذ ثلاث سنوات على المتسابق».
وفيما يتعلق بدور الجامعة، بين د. الربيش ان الجامعة سخرت مواردها للتعامل مع واحد من أكبر التحديات التي يواجهها مجتمعنا وهي السلامة المرورية، وتسعى إلى إيجاد حلول للحوادث ورفع مستوى السلامة المرورية في المنطقة الشرقية وفي المملكة بشكل عام، مشيراً إلى أن الجامعة بدأت منذ سنوات بتلمس المشكلات المرورية، حيث اثمرت جهود الجامعة بمبادرة إنشاء الجمعية السعودية للسلامة المرورية، وإنشاء قسم وبرنامج بكالوريوس في هندسة النقل والمرور بكلية الهندسة، وتم قبول الدفعة الاولى في سبتمبر 2014، وذلك بهدف تخريج مهندسين على درجة عالية من القدرة العلمية والعملية والإدارية والمهارات في هندسة النقل والمرور.

أكدت بأنه لا يوجد ما يعيق عملها كطاهية في الفنادق الكبيرة

العمل: "محتالون" أجهضوا تجربة عمل المرأة في الفنادق

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1057257

الخبر , تقرير-عبير البراهيم
أكدت وزارة العمل بأنه ليس هناك مايعيق عمل المرأة كطاهية في الفناق الكبيرة، بخلاف الشقق المفروشة التي يوجد فيها منع قطعي، فوزارة العمل تبدي ترحيبا وتعاونا فيما يتعلق بعمل المرأة مع توفير كافة الفرص التي تكفل تعدد مجالات سوق العمل أمامها، إلا أنها تلزم أن يكون ذلك العمل وفق نطاق الظروف المناسبة لطبيعتها كمرأة أولا، ثم لما يتوافق مع الضوابط الشرعية ثانيا وذلك حفاظا على كرامتها ومكانتها في المجتمع، وأشارت إلى وجود خلل وتحايل من قبل الفنادق والشقق المفروشة في استغلال المرأة من أجل التسويق للفنادق أو الشقق من خلال توظيفها كموظفة استقبال أو أي وظيفة اخرى لا تتوافق مع الأنظمة المنصوص عليها من قبل وزارة العمل.

أنظمة مخترقة

ومن جانبه فقد أوضح عمير عبدالرحمن الزهراني - مدير إدارة الاستقدام بفرع وزارة العمل بالمنطقة الشرقية - بأن وزارة العمل تبدي تعاونا كبيرا مع الفنادق والشقق المفروشة خاصة فيما يتعلق بتوظيف المرأة بها ومن خلالها سواء من ناحية كونها تعمل كطاهية بالاستفادة من المهارات التي تمتلكها بعض السيدات في مجال إعداد الأصناف المختلفة والتي تقوم ببيعها باجتهادات شخصية فيمكن أن يتم الاستفادة من تلك المهارات وفق نظام وزارة العمل التي تنص على خصوصية المرأة السعودية في مجال إعداد وجبات الفنادق، أو عملها كمنظمة حفلات داخل نطاق الفنادق مع توفير بيئة مناسبة لها، إلا أن وزارة العمل تتفاجئ دوما بأن هناك تحايلا على الأنظمة من خلال بعض الفنادق في توظيف المرأة بشكل يتعارض مع انظمة العمل للمرأة وذلك بتوظيفها في الاستقبال أو تكليفها بمهام أخرى مخالفة لأنظمة العمل للمرأة، فجاء قرار وزارة العمل بمنع توظيف المرأة في الفنادق إلا في نطاق ضيق وذلك حفاظا على كرامتها واحتراما لخصوصيتها.

كما أشار الزهراني إلى أن فتح المجال للمرأة للعمل في أي مجال أو قطاع لابد أن يخضع لعدة ضوابط وشروط أهمها توفير المكان المناسب الذي ستعمل به والذي لابد أن يتوافق مع احترام خصوصيتها وعدم الاختلاط بالرجال، مع توفير مكان دخول وخروج خاص بها، وكذلك توفير دورات مياه تتوائم مع احتياجاتها ومن خلال ساعات عمل محددة.

البداية من وزارة العمل

أوضح عبدالله القحطاني – رئيس اللجنة السياحية بالغرفة التجارية بالشرقية سابقا وعضو اللجنة السياحية الخليجية – بأن الغرف التجارية تدعم دائما كل مايصب في صالح عمل المرأة، فعمل المرأة بات من أهم الخطوات للارتقاء بالمجتمع وإعادة بناء المرأة فكريا واجتماعيا حينما تكون عاملة وتهدف إلى تحقيق ما تصبوا إليه، وأشار إلى أن تمكين المرأة من العمل الفندقي كطاهية تعتبر خطوة جيدة وستحقق الكثير من التميز في المجال الفندقي خاصة حينما تدرب المرأة ويتم

اعدادها بشكل جيد، إلا أن مثل هذه القرارات والأنظمة من يبت فيها مكتب العمل في المقام الأول فهو من يضع الأنظمة التي تخول المرأة للعمل في المجال الفندقي ك"شيف"، ومن يضع الضوابط التي تتعلق بذلك للفنادق.

أطباق عالمية

وأشار هشام الشمري – يعمل في مجال الخدمة الفندقية في فندق الانتركونتنتال بالخبر - بأن الفندق يعتمد في جانب الطهي على "شيف" أجنبي وله خبرة لسنوات طويلة في الطهي للفنادق على مختلف العالم، فالمرأة السعودية تبدع في الطعام الذي يتصف بالصفات الخليجية ولكن الفنادق من فئة الخمس نجوم غالبا ماتستهدف في عملها الأجانب السواح ف 75% من زوار الفنادق هم من فئة الأجانب ولذلك نعتمد في الفنادق على الشيف الأجنبي لأن لديه خبرة في عمل وإعداد الأصناف العالمية وعدم الاقتصار على الطعام المحلي، ولكن قد يستعين الفندق بطباخة سعودية حينما يكون هناك طلب على طعام محلي معين فيتم الاستعانة بالمرأة السعودية في ذلك الجانب.

وأوضح بأنه لم يسبق أن ورد على الفندق طلب تقديم من امرأة سعودية ماهرة في الطبخ للعمل كشيف في الفندق، فلدى الفندق منظمة للحفلات بداخل الفندق ولكن فيما يتعلق بالطهو لم يتقدم أحد، أما عن تدريب المرأة السعودية على عمل وإعداد الأصناف العالمية من الطعام لتمكينها من العمل كشيف فذكر هشام بأن عدم مبادرة المرأة للعمل في هذا الجانب كان سببا خلف عدم فتح المجال للمرأة للعمل في ذلك المجال ولكن الفكرة قد لا تكون مقبولة لدى المرأة ذاتها فهناك من يرفض العمل في الفندق كشيف.. كما أن الفندق يشترط أن يكون لدى الشيف خبرة فندقية وأن يتقن عمل أي صنف يقدم في فرع آخر في أوروبا مثلا.

ليس هناك دعم

وقالت رهان التي تعمل كطباخة من منزلها بالدمام أنها تقوم بإعداد الكثير من الأصناف التي ترد إليها من نساء الحي ومن مناطق قريبة من المنطقة التي تسكنها، فيتوافد عليها الكثير من الطلبات الخارجية من نساء وجدن فيها المهارة في اعداد مختلف الاصناف، مشيرة إلى أن الرغبة في الانخراط في العمل الفندقي في مجال الطهو وإعداد البوفيهات موجودة إلا أنها لم تجد من يشجعها على ذلك، كما أنها لم تسمع عن رغبة الفنادق في توظيف السعوديات في هذا المجال.

وأكدت على أن الشيف الذي يتم استقدامه لن يكون أكثر مهارة من المرأة السعودية التي عرفت بذائقتها في الطهو خاصة حينما تتلقى التدريب الجيد والمناسب في إعداد الأصناف العالمية فليس صحيح بأن المرأة غير قادرة على الابداع في تعلم تلك الأصناف فهناك الكثير من الاصناف التي عرفت بأن منشأها من بلد آخر عربي أو إيطالي أو هندي وبرعت المرأة السعودية في إعدادها.. فكل ما تحتاجه المرأة اتاحة الفرصة من قبل الفنادق.

دعم الموهبة

وأشارت سمر محمد والتي تعمل في مجال الطبخ من منزلها بأنها قامت بالكثير من المبادرات في محاولة الالتحاق بالعمل في مجالات عدة وكانت الفنادق أهمها إلا أنها لم تجد دعما في ذلك فغالبا مايتم الاعتماد على "شيف" أجنبي فالفنادق تؤمن بقدرات الطاهي الأجنبي خاصة حينما يكون لديه خبرة لسنوات عدة في مجال العمل الفندقي في الوقت الذي تحتاج فيه المرأة لمن يقدم لها الفرصة حتى تتدرب وتبدع في هذا المجال وتكون هي أولى من الأجنبي في ذلك المكان، موضحة بأن الدخل الذي تجنيه من العمل بشكل شخصي جيد ولكن مجال العمل الفندقي قد يسهم في تدعيم مهارات الطبخ لدى المرأة ويمنحها أفق أوسع، خاصة في الفنادق التي تتصف بأنها عالمية فيمكن أن تجد هناك فرص لتطوير المهارة والموهبة حتى تتحول إلى علم وإتقان وتدريب يخدم سوق العمل داخل المملكة وينتج مزيد من الأفكار الناجحة التي بدورها قد تدعم قطاعات أخرى تتشابه مع فكرة العمل في الفنادق كالمقاصف المدرسية وغيرها من المجالات الأخرى في تمكين عمل المرأة.

خادم الحرمين يهنئ شعب المملكة وشعوب الأمتين الإسلامية والعربية بقرب حلول شهر رمضان

مجلس الوزراء: الاقتصاد الوطني حقق نتائج جيدة.. و3.5٪ معدل النمو في الناتج المحلي

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
http://www.alriyadh.com/1057329

جدة - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين في قصر السلام بجدة.

المملكة تجدد دعمها لمطالب الحكومة اليمنية الشرعية بالالتزام بإعلان الرياض والمبادرة الخليجية والحوار الوطني

وفي بداية الجلسة، هنأ خادم الحرمين الشريفين، شعب المملكة العربية السعودية والشعوب الإسلامية والعربية، بقرب حلول شهر رمضان المبارك، سائلاً الله تعالى العون على صيامه وقيامه، وأن يتقبل من المسلمين صالح أعمالهم في هذا الشهر الكريم.

كما أطلع الملك المفدى المجلس على فحوى الرسالة التي تلقاها من أخيه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، ونتائج مباحثاته مع فخامة الرئيس علي بونغو أونديمبا رئيس جمهورية الغابون، مؤكداً عمق العلاقات بين المملكة والبلدين الشقيقين، وحرص الجميع على تعزيزها وتنميتها، وكذا استقباله - رعاه الله - المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمية إرثارين كازين، مبيناً حرص المملكة على دعم مختلف الجهود، وتقديم المساعدة، لكل ما من شأنه إعانة ومساعدة المحتاجين في أنحاء العالم.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، استمع - إثر ذلك - إلى جملة من التقارير عن عدد من الموضوعات في الشأن المحلي، ومستجدات الأحداث وتطوراتها إقليمياً وعربياً ودولياً، مرحباً بجهود الأمم المتحدة لعقد مؤتمر جنيف بشأن اليمن، ومجدداً دعم المملكة لمطالب الحكومة اليمنية الشرعية بالالتزام بإعلان الرياض وقرار مجلس الأمن 2216 المتعلق بالأزمة اليمنية، والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، وكذلك نتائج الحوار الوطني اليمني الشامل لحل الأزمة.

كما رحب المجلس، بنتائج اجتماع الدورة الخامسة والثلاثين بعد المئة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في الرياض، وبنتائج الاجتماع الثالث والعشرين لوزراء الإعلام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عقد في الدوحة.

وبين معالي وزير الثقافة والإعلام أن المجلس أثنى على ما تضمنته كلمة خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله سمو الرئيس العام لرعاية الشباب ومسؤولي الرئاسة ورؤساء الأندية الرياضية، وكبار المسؤولين والمهتمين بالرياضة والشباب في القطاعين العام والخاص بالمملكة من توجيهات أبوية سديدة لشباب الوطن، والتأكيد على دعم الدولة للشباب والرياضة، ومزيد الارتقاء بهذا القطاع المهم وتطويره.

وأبدى مجلس الوزراء ارتياحه لقوة الاقتصاد الوطني السعودي كما بينه التقريران السنويان الخمسون والحادي والخمسون لمؤسسة النقد العربي السعودي اللذان استعرضا أبرز التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، وقد لاحظ المجلس أن الاقتصاد الوطني حقق نتائج جيدة في العام الماضي، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3ر5 في المئة، كما يتوقع أن تستمر التنمية الشاملة للاقتصاد في هذا العام والأعوام القادمة - إن شاء الله - في ظل توجيهات القيادة الحكيمة،

حيث شهد الاقتصاد الوطني اتخاذ مجموعة واسعة، من القرارات والإجراءات لإعادة هيكلة وتنظيم القطاعات الاقتصادية، بهدف رفع مستوى كفاءته وتنافسيته ودعم التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية، وركزت السياسات الاقتصادية للمملكة على مجالات حيوية منها تنمية وتطوير القوى البشرية الوطنية، وتحديث وصيانة مشاريع البنية التحتية، والسعي لتنويع القاعدة الإنتاجية، وبناء الاحتياطيات المالية للدولة، بهدف مواجهة التطورات غير المتوقعة في أسعار النفط العالمية.

وأفاد معالي الدكتور عادل بن زيد الطريفي، أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من اللجنة العامة لمجلس الوزراء وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الروسي في شأن مشروع مذكرة نوايا مشتركة بين مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ووكالة الفضاء الروسية في جمهورية روسيا الاتحادية للتعاون في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (48 / 28) وتاريخ 18 / 6 / 1436ه، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية القيرغيزية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 10 / 2 / 1436ه.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثالثاً:

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة التجارة والصناعة، قرر مجلس الوزراء تحديد نطاق إشراف وزارة التجارة والصناعة على الهيئة السعودية للمهندسين الوارد في المادة (الأولى) من نظام الهيئة، ليشمل مراجعة جميع اللوائح المتعلقة بنظام الهيئة بعد إقرارها من الجمعية العمومية والتأكد من مطابقتها لأحكامه، وتزويد الهيئة الوزارة بنسخ من الحسابات الختامية للهيئة بعد اعتمادها ونسخ من القرارات المالية والإدارية، وليشمل كذلك اتخاذ ما يلزم من الإجراءات والآليات والتدابير بما في ذلك الطلب من مجلس الوزراء حل مجلس إدارة الهيئة وتعيين مجلس إدارة مؤقت لمدة سنة إذا انتهت مدة مجلس الإدارة ولم تتوصل الجمعية العمومية إلى انتخاب مجلس إدارة جديد أو حدث خلل يعوق عمل الهيئة.

رابعاً:

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل النموذج الاسترشادي لمشروعات اتفاقيات التعاون العامة بين المملكة والدول، الموافق عليه بقرار مجلس الوزراء رقم (139) وتاريخ 26 / 5 / 1423ه.

خامساً:

بعد الاطلاع على التقرير المرفوع من وزارة الصحة في شأن نتائج تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (204) وتاريخ 1/ 8 / 1426ه المتعلق بتحديد واستحصال مقابل مادي من العمالة الوافدة على الخدمات الصحية التي تقدمها الوزارة، بما في ذلك الحالات الإسعافية والنفسية، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل الفقرة (5) من قرار مجلس الوزراء رقم (204) المشار إليه ليكون رفع التقرير المنصوص عليه في تلك الفقرة إلى مجلس الوزراء كل ثلاث سنوات، مع مراعاة أن يشتمل التقرير على عدد من البيانات من بينها قياس تأثير تطبيق القرار على جودة الخدمة الطبية المقدمة للمواطن وتوافرها له بيسر سهولة.

سادساً:

وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحسابين الختاميين لصندوق التنمية الصناعية السعودي وبرنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة للعام المالي (1434/ 1435ه).

سابعاً:

وافق مجلس الوزراء على تعيينات ونقل بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

1 تعيين صالح بن عبدالله بن يحيى الدباسي على وظيفة (وكيل الوزارة لشؤون الميزانية والتنظيم) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة المالية.

2 نقل الدكتور عبدالعزيز بن صالح بن سعد بن سلمه من وظيفة (وكيل الوزارة للإعلام الخارجي) بالمرتبة الخامسة عشرة إلى وظيفة (وكيل الوزارة للشؤون الإعلامية) بذات المرتبة بوزارة الثقافة والإعلام.

3 تعيين الدكتور عبدالمحسن بن فاروق بن عبدالمحسن إلياس على وظيفة (وكيل الوزارة للإعلام الخارجي) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الثقافة والإعلام.

4 تعيين يحيى بن محمد بن إبراهيم المطرودي على وظيفة (خبير نظامي / أ) بالمرتبة الخامسة عشرة بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.
5 تعيين عبدالله بن صالح بن عبدالعزيز القناص على وظيفة (خبير نظامي / أ) بالمرتبة الخامسة عشرة بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.
6 تعيين مشوح بن عبدالرحمن بن علي الحوشان على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون الاجتماعية.
7 تعيين محمد بن علي بن أحمد الشريف على وظيفة (خبير نظامي / ب) بالمرتبة الرابعة عشرة بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.
8 تعيين خالد بن عبدالله بن عبدالعزيز العثمان على وظيفة (خبير نظامي / ب) بالمرتبة الرابعة عشرة بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.
واطلع مجلس الوزراء على تقرير سنوي لمؤسسة البريد السعودي عن العام المالي (1434 / 1435هـ)، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيه ووجه حياله بما رآه.

نظام إلكتروني لمتابعة المجالس البلدية وشكاوى المواطنين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي - الرياض
يُعد نظام معلومات المجالس البلدية الالكتروني الذي انتهت الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية بوزارة الشؤون البلدية والقروية من تطويره مؤخراً، أحد الآليات الجديدة لتقديم الدعم الفني والإداري للمجالس البلدية ورصد وتحليل أدائها في خدمة المواطنين. وأوضح نائب أمين عام شؤون المجالس البلدية عبدالله المنصور أن نظام معلومات المجالس البلدية الالكتروني سيمكن الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية من متابعة أعمال المجالس البلدية وتقديم الدعم الإداري والفني لها، كما سيتم عبر هذا النظام تبادل الخدمات الإدارية بين الجهات الثلاث المعنية به وهي الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية، والمجالس البلدية، والمواطنين للحصول على المعلومات بكل يسر وسهولة وتسيير جميع الأعمال والإجراءات التي تتم بينهم بشكل الكتروني. وقال:»إن الأمانة العامة تقوم بمتابعة أعمال المجالس البلدية ورصد إنجازاتها من خلال نظام معلومات المجالس البلدية الالكتروني الذي يوفّر قاعدة بيانات تشمل كافة أعمال المجالس البلدية، كما تقوم المجالس بتعبئة استبيانات سنوية تتعلق بإنجازات وأعمال المجالس البلدية وتحديد الصعوبات التي تواجهها التي يقوم المختصون بالأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية بتحليلها والخروج بالتوصيات والمقترحات والنتائج التي تسهم وبشكل مباشر في الوقوف على مدى تفعيل المجالس البلدية لدورها ومهامها المناطة بها نظاماً». ويشكل نظام معلومات المجالس البلدية الذي يهدف إلى أتمتة جميع أعمال وإجراءات المجالس في كل البلديات بمختلف مناطق المملكة، حلقة وصل تفاعلية بين الإدارة والمجالس فيما يتعلق بالأعمال والنشاطات اليومية التي تمارسها المجالس البلدية، كما يسهم باطلاع المواطنين على جميع النشاطات والإجراءات والشكاوى والاقتراحات مما يسهل تفاعل المواطنين مع المجالس البلدية. ويتكون النظام من أربعة أجزاء رئيسية وهي نظام لمتابعة شؤون المجالس البلدية ونظام للمعلومات الإدارية، ونظام لشؤون أعضاء المجالس، ونظام لتوفير الخدمات الالكترونية للمواطنين.

"مكافحة الفساد" تستعد لإطلاق المرحلة الثانية من "وطننا أمانة"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
اضغط هنا

واس – الرياض
تستعد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بالتعاون مع إمارات المناطق، لتنفيذ المرحلة الثانية من حملة «وطننا أمانة»، التي تهدف إلى نشر الوعي وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، تحقيقًا لأهدف الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتوفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية. وأوضح المتحدث الرسمي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عبدالرحمن العجلان، أن الحملة تقوم على تنفيذ مجموعة من البرامج التوعوية في الجهات المستهدفة، لتسهم في تشكيل اتجاهات إيجابية للحد من الانحرافات الوظيفية، وتدني مستوى الجودة في الأداء، وتعزيز آليات الرقابة على كافة المستويات، كتنظيم حلقات نقاش وورش عمل وندوات توعوية، وتنظيم لقاءات مباشرة بين المسؤولين في القطاعات الحكومية والمواطنين، إضافة إلى البرامج التوعوية التي تستهدف الطلاب وفئة الشباب، وغير ذلك من البرامج النوعية.

"الصحة" و"أصدقاء الشيخوخة" يتعهدون بتحسين خدمات المسنين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
اضغط هنا

محمدرابع سليمان-مكة - تصوير:منصورالسندي
وقعت وزارة الصحة وجمعية أصدقاء الشيخوخة بمنطقة مكة المكرمة أمس اتفاقية تعاون لتقديم خدمات تثقيفية وتوعوية وعلاجية لكبارالسن وتخصيص فرق طبية تتفقد أحوال كبار السن فى منازلهم وتقديم الرعاية الصحية لهم. وقع الاتفاقية كل من رئيس جمعية أصدقاء الشيخوخة بمنطقة مكة المكرمة الشيخ احمد بن ناصرالعبيكان والدكتورعبدالجبارمحمد الفتنى مدير إدارة البرامج الصحية والعلاجية بمديرية الشؤون الصحية بمكة المكرمة، وبحضورعدد من المسؤولين فى الشؤون الصحية والجمعيات الخيرية. وكشف الدكتورعبدالجبارمحمد الفتنى مدير إدارة البرامج الصحية والعلاجية بمديرية الشؤون الصحية بمكة المكرمة أن هذه اتفاقية تتم بين وزارة الصحة وجمعية أصدقاء الشيخوخة على أساس تقديم خدمات تثقيفية وتوعوية وعلاجية لكبارالسن والتوسع فى نطاق عمل وزارة الصحة بالتعاون مع الجمعيات الخيرية وذلك بهدف استيعاب أكبرعدد من أفراد المجتمع،لأن نسبة الشيخوخة في المجتمع تبلغ 5% ووزارة الصحة مسؤولة عن تقديم الخدمات لجزء من هذه الفئة بالتعاون مع الجمعية لنصل لأكبر عدد من هذه الفئة الغالية علينا وهى الفئة المباركة فى كل مجتمع. وقال الفتنى:إن البرامج ستكون تثقيفية وتوعوية وعلاجية بالإضافة الى خدمات مساندة من توفير الأدوات المساعدة لكبيرالسن

مثل الكرسى المتحرك والعكاز وخلافه، ووزارة الصحة متكفلة بهذا الأمر وهناك دعم من الجمعيات الخيرية ورجال الأعمال لتغطية اكبر عدد ممكن فى أسرع وقت.

مناقشة مكافحة التسول بتبوك

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
اضغط هنا

أحمد العطوي - تبوك
إنفاذًا لتوجيهات سمو أمير منطقة تبوك، عقد مدير شرطة المنطقة اجتماعًا مع مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية وبحضور كافة الجهات الأمنية ذات العلاقة وذلك لمناقشة العمل على مكافحة ظاهرة التسول خلال شهر رمضان المبارك والأشهر المقبلة واتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك والتنسيق المستمر في هذا الشأن بالإضافة للتطرق إلى مشاكل الخادمات المنزليات مع كفلائهن وقضايا الحماية الاجتماعية، حيث أكد المجتمعون على أهمية العمل سويًا وبشراكة دائمة على القيام بالمهام المناطه بكل جهة والتعاون المستمر فيما يخدم المصلحة العامة.

"العمل" تدعو للإبلاغ عن مخالفي منع العمل تحت الشمس

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
اضغط هنا

واس - الرياض
دعت وزارة العمل إلى التواصل مع هاتف خدمة العملاء رقم (19911)، للإبلاغ أو الاستفسارات والشكاوى الخاصة بمخالفي تطبيق قرار منع العمل تحت أشعة الشمس، الذي بدأت الوزارة تطبيقه أمس، على جميع المُنشآت من الساعة الـ 12 ظهرًا إلى الساعة الـ 3 مساءً حتى نهاية يوم الثلاثاء
2 / 12 / 1436هـ الموافق 15/ 9 / 2015م.
ويأتي القرار في إطار حرص وزارة العمل على سلامة وصحة العاملين في القطاع الخاص، وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة وفق اعتبارات السلامة والصحة المهنية، وما تقتضيه مصلحة العمل لضمان تجنب العمالة ما قد يسبب مخاطر صحية، كما تعمل الوزارة على توفير بيئة عمل آمنة من مخاطر العمل المختلفة، ورفع مستوى كفاءة ووسائل الوقاية للحد من الإصابات والأمراض المهنية، وحماية العاملين من الحوادث، مما سينعكس على تحسين وزيادة مستوى الإنتاج.
ويستثني التنظيم العمال الذين يعملون في شركات النفط والغاز، وكذلك عمال الصيانة للحالات الطارئة، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس، كما يستثني عددًا من المحافظات في بعض مناطق المملكة، نظرًا لاختلاف درجات الحرارة، حيث تنخفض في بعض المحافظات إلى مستويات لا تتطلب حظر العمل في الساعات المشار إليها.
وعمّدت الوزارة مديري عموم فروع وزارة العمل للتنسيق مع إمارات المناطق وتحديد مدى الحاجة لتطبيق القرار في مناطق عملهم والمحافظات التابعة لها حسب الظروف المناخية ودرجات الحرارة السائدة في المنطقة خلال فترة المنع.

طراد: عالمية حقوق الإنسان لا تعني فرض ما يتعارض مع ديننا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150616/Con20150616778067.htm

واس (جنيف)

قال سفير المملكة ومندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير فيصل بن طراد، إن المملكة ترى أن المناداة بعالمية حقوق الإنسان لا تعني فرض مبادئ وقيم تتعارض مع قيمنا وديننا الإسلامي الحنيف، مؤكدا رفض كل هذه القيم والمبادئ، وكذلك رفض استخدامها كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة المطالبة بحماية واحترام حقوق الإنسان.

وجدد السفير طراد المطالبة باحترام حق الدول والمجتمعات ومسؤوليتها المباشرة في اختيار النهج والمبادئ والقيم التي ارتضاها شعبها خاصة أنها تحقق الازدهار والنماء والرخاء لشعوبها، مشيرا إلى أن المملكة العربية السعودية سجلت على مدى الأعوام الماضية ارتفاعا مضطردا في مستوى النمو الاقتصادي الذي عمت فائدته كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وفئات الشعب السعودي والمقيمين على أراضيها كافة.

وأوضح أن المملكة العربية السعودية قامت على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وقيام الحكم في المملكة على أساس العدل والشورى والمساواة، وأن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان، وأن أنظمة المملكة تنص على استقلال السلطة القضائية بما يكفل تحقيق العدالة والمساواة، وضمان حق التقاضي لجميع المواطنين والمقيمين على أراضيها.

وجددت المملكة العربية السعودية في كلمتها أمام مجلس حقوق الإنسان مطالبتها المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ووقف عمليات تهويد القدس وفقا لما يعرف بخطة القدس 2020م.

وفي الكلمة التي ألقاها السفير فيصل طراد أمام مجلس حقوق الإنسان الذي افتتح أعمال دورته الـ29 أمس، أعرب عن خيبة الأمل الشديدة لعدم تحمل المجتمع الدولي مسؤوليته الكاملة لوقف تدهور الأوضاع الإنسانية للشعب السوري الشقيق، والسماح باستمرار عمليات القتل والتدمير واستخدام البراميل المتفجرة والغازات السامة، مطالبا بضرورة تضافر الجهود الدولية لدعم الحل السياسي ومعاقبة المسؤولين عن هذه الجرائم، وتمكين إيصال المساعدات الإنسانية لكل المتضررين من المدنيين، ودعم الجهود الهادفة لمساعدة وحماية المهجرين واللاجئين السوريين، موضحا أن ما قدمته المملكة بهذا الصدد من مساعدات للشعب السوري بلغ ما قيمته 463 مليون دولار.

وأدانت المملكة في كلمتها استمرار سياسة التمييز العنصري والتطهير العرقي وانتهاك حقوق الإنسان بحق المواطنين المسلمين من الروهينجيا في ميانمار، مجددة المطالبة بدعوة المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، لإدانة هذه الأعمال ووقفها والعمل على حلها في إطار قرارات منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان والسماح بتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة حيث أعلنت حكومة المملكة عن تخصيص خمسين مليون دولار لهذا الغرض تقدم عن طريق منظمة التعاون الإسلامي.

وفيما يتعلق باليمن، أكدت المملكة العربية السعودية في كلمتها دعمها الكامل لشرعية الرئيس هادي ولتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2216، وفي الجانب الإنساني فقد خصصت المملكة مبلغ 274 مليون دولار استجابة لنداء الأمم المتحدة لمساعدة الشعب اليمني، وتم إنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بهدف تقديم المساعدات للدول التي تعرضت للكوارث الطبيعية والحروب بعيدا عن الجنس والدين.

20٪ مقاعد لأبناء المتزوجات من أجانب

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150616/Con20150616778076.htm

متعب العواد (حائل)

خصصت عمادات القبول والتسجيل في الجامعات المحلية في تنظيم القبول الجديد 80 في المائة من المقاعد الجامعية للعام الجامعي الجديد للطلبة السعوديين و20 في المائة للطلبة أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب.

ووفق شروط القبول من كانت والدته سعودية عليه إرسال صورة من هوية الوالدة وصورة من الإقامة وصورة من شهادة الميلاد، ويتاح لطلبة القسم العلمي الذين نسبتهم الموزونة أقل من 65 التقدم لكلية المجتمع، طلبة القسم الأدبي الذين نسبتهم الموزونة أقل من 65 يقدمون لكلية المجتمع.

وعلمت «عكاظ» أنه يمكن تحديد رغبات طلبة الشهادة الثانوية العامة حسب أولويتها، مع إمكانية تعديل الرغبات حتى موعد إغلاق الموقع في الرابع من رمضان في حال لم يكمل الطالب طلبه بشكل نهائي، ولكن في حال استكماله لن يتمكن من التعديل.

يذكر أن المسارات المتاحة لطلبة العلمي هي الصحي، العلمي، الهندسي وكلية المجتمع، وطلبة الأدبي الإنساني وكلية المجتمع، وبعد انتهاء المدة المحددة للتقديم الإلكتروني سيتم القبول عن طريق المفاضلة بين المتقدمين تنافسيا وبشكل آلي وفق النسبة المكافئة لكافة الطلبة الحاصلين على شهادة الثانوية العامة القسم العلمي العلوم الطبيعية وتمثل 35% من النسبة التراكمية في الثانوية العامة، و 35% من درجة اختبار القدرات العامة، و 30% من درجة الاختبار التحصيلي والنسبة المكافئة لكافة الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة القسم الأدبي العلوم الشرعية وتمثل 60% من النسبة التراكمية في الثانوية العامة، و40% من درجة اختبار القدرات العامة والنسبة المكافئة لكافة الطالبات الحاصلات على شهادة الثانوية العامة القسم الأدبي العلوم الشرعية وتمثل 35% من النسبة التراكمية في الثانوية العامة، و 35% من درجة اختبار القدرات العامة، و30% من درجة الاختبار التحصيلي.

أما ترتيب خيارات الطلاب أثناء التقديم الإلكتروني فسيكون حسب الأولوية لكل الحاصلين على الثانوية العامة خلال عامين فأقل، ولن يتم قبول أي طالب ما لم يتقدم عبر البوابة الالكترونية خلال فترة التقديم، ويتاح لطلبة القسم العلمي التقديم للسنة التمهيدية المسار الصحي على أن تكون النسبة الموزونة 75% فأكثر، والسنة التحضيرية المسار العلمي والهندسي على أن تكون النسبة الموزونة 65% فأكثر، وطلبة القسم الأدبي الذين نسبتهم الموزونة 65 فأكثر يتاح لهم التقديم للسنة التحضيرية المسار الإنساني.

اعتماد تعديلات نظام الجرائم المعلوماتية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150616/Con20150616778081.htm

فارس القحطاني (الرياض)

وافق مجلس الشورى على ملاءمة دراسة التعديلات التي تقدم بها عدد من الأعضاء بشأن نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية. كما وافق المجلس على مذكرة تفاهم في مجال العمل بين المملكة والأردن، ومذكرة تفاهم بين المملكة والمغرب في مجال الزراعة والمياه.

بين ارتفاع الأسعار وجشع سماسرة مكاتب الاستقدام

خادمات "السوق السوداء" في رمضان الأسعار نار.. و"العمل" تتفرج

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
http://sabq.org/2gQo5d

ريم سليمان- سبق- جدة:

مع اقتراب شهر رمضان الكريم من كل عام، تظهر الكثير من الشكاوى عن عدم وجود عاملات منزليات، ما دفع الكثير للبحث عن خادمات غير نظاميات لرخص سعرها، وخضوع البعض الآخر لابتزاز السماسرة ومكاتب الاستقدام، وبالرغم من ظهور مشكلة العاملات المنزليات منذ فترة ليست بقصيرة، لكن يبدو أنها مشكلة لم يعد لها حلول عند وزارة العمل، التي اكتفت بدور المتفرج.

"سبق" تتساءل مع قرب شهر رمضان: هل من حلول جذرية لهذه المعضلة التي تؤرق كل بيت سعودي؟ وما هي البدائل والخيارات المطروحة؟

ضحايا للسماسرة

شكت أم عبدالرحمن من ارتفاع أسعار الخادمات قبل شهر رمضان تحديداً، وقالت: اضطررت للجوء إلى أحد السماسرة والموافقة على شروطه، لأني بحاجة إلى خادمة مقيمة في شهر رمضان وبسؤالها عن سعر الخادمة، قالت: 4000 ريال، ملقية باللوم على وزارة العمل التي تركتهم ضحايا للاستغلال.

أما أحلام وتعمل في مجال الصحافة، قالت: لجأت إلى مكتب تأجير لتوفير عاملة بالساعة طول شهر رمضان 4 ساعات كل يوم، وقالت: منذ شهرين وأنا أبحث ولم تتوفر أي عمالة ومنذ يومين اتفقت مع إحدى العاملات من الجنسية الصومالية، وطلبت الساعة بـ30 ريالاً، ووجدت حسابها في أربع ساعات 120 ريالاً.

وتابعت: بالرغم من أن المبلغ كبير إلا أنه لا بدائل أمامنا، وتساءلت أين السوق الشرعي لاستقدام واستئجار العاملات؟

أما أبوأنس فقال: انتظرت منذ ثلاثة أشهر الخادمة ولم تأت حتى الآن، بالرغم من أنني دفعت 13ألفاً وأنهيت كل الإجراءات، لافتاً إلى أن بطء الإجراءات هو السبب في دخول سماسرة لهذا السوق، وأنحى باللائمة على وزارة العمل لعدم فتحها لأبواب جديدة للاستقدام، ووقوفها مكتوفة الأيدي أمام طلبات السوق.

تفاوت الأسعار

نرى إعلاناتهم بشكل يومي في الجرائد الرسمية، واللافت في سوق الاستقدام هو التفاوت اللامعقول في الأسعار من مكتب إلى آخر، ما أوقعنا في حيرة، ودفع "سبق" إلى التواصل مع بعض المكاتب لتتعرف على أسعار استقدام العاملات والفروق بين المكاتب، أحد المكاتب الذي طلبت منه "سبق" عاملة منزلية وكان إعلانه واضح وفيه دعوة للنساء الباحثات عن عمالة أوغندية، جاء رده بدفع مبلغ 13 ألف ريال بدون تأشيرة، على أن يكون راتب العاملة 900 ريال، ومكتب آخر طلب مبلغ 18 ألفاً على أن يأتي صاحب المصلحة بالتأشيرة، وأجرة العاملة 1400ريال.

وتوجهت "سبق" إلى مكتب ثالث، وطلب منها مبلغ 16 ألف ريال للعمالة الفيتنامية، والراتب 1200 ريال.

قلة العرض

من جهته اعتبر المستثمر في قطاع الاستقدام إبراهيم الصانع، أن قلة العرض هي السبب في تفاوت الأسعار، لافتاً أن استقرار السعر يأتي عند وجود المنتج ووفرته، بيد أن هناك أرقاماً مهولة من الطلبات ومصادر العرض قليلة ومحدودة، كما أن الإجراءات عقيمة، ما جعل من الصعب الحصول على عمالة منزلية.

وأضاف قائلاً: سوق العمالة المنزلية كاد ينضب، وبالرغم من أن هناك دولاً وصلت إلى حد عالٍ من الفقر، بيد أن سوق العمالة المنزلية فيها غير مناسب للمجتمع السعودي، لافتاً أن الإجراءات والاستعدادات تلعب دورًا كبيرًا في بطء وتأخير الاستقدام.

وبسؤالة عن الحلول المقترحة لحل أزمة الخادمات، أجاب قائلاً: لابد من البحث عن مصادر أخرى لزيادة العرض، مع ضرورة ترغيب الدول الرافضة لإرسال العمالة، وطالب العمل بتسهيل إجراءات الحصول على العمالة، مع وضع حلول لجميع العوائق التي تواجه مقدمي الخدمة.

استغلال الأزمة

رأى عضو جمعية الاقتصاد السعودي عصام خليفة أن مكاتب الاستقدام لا تلام بمفردها على أزمة العمالة المنزل، بل اللوم الأكبر على وزارة العمل التي تباطأت في تعديل إجراءات الاستقدام، وقال: هناك اتفاقيات منذ سنوات بين وزارة العمل والحكومة الإندونيسية، وإلى الآن لا جديد، لافتاً أن العمل وعدت من سنوات بإنهاء الأزمة، وحتى الآن لم تف بوعودها، كما أن مكاتب الاستقدام استغلت الأزمة، ما أدى إلى رفع الأسعار بشكل كبير وصار هناك نوع من الجشع.

وعن السبب وراء الارتفاع الجنوني للأسعار، أجاب: ارتفاع الطلب وانخفاض العرض سبب رئيس في ارتفاع سعر الخادمة، والذي استغلته مكاتب الاستقدام بشكل غير معقول في رفع السعر، علماً بأن فترة التمديد لاستقدام الخادمة تتراوح من 6:12 شهور.

وأوضح الخليفة أن اختلاف المناطق يلعب دورًا كبيراً في رفع وخفض الأسعار، حيث يرتبط بالطلب في كل منطقة، كما أن التوقيت يلعب دوراً كبيرًا في رفع الأسعار، وقال: مع دخول شهر رمضان تزداد الأسعار بشكل جنوني حيث تعتبره المكاتب موسماً للعمالة الدائمة والعمالة بالساعة .

وبسؤاله عن سبب ظهور مشكلة الخادمات بشكل سنوي وعدم الوصول إلى حل فيها، قال خليفة: للأسف الأنظمة والقوانين موجودة، بيد أن التفعيل ضعيف جدا، ما فتح باباً لابتكار طرق متعددة من الاحتيال، مؤكداً أن البيروقراطية لها دور واضح في تأجيل حل الأزمة، والتي يبدو أنها لم تحل قريباً.

قوانين ملزمة

فيما اعتبرت الباحثة الاجتماعية لبنى الطحلاوي أن عدم وضع قوانين محددة وواضحة ملزمة، من أهم أسباب تفاقم مشكلة الخادمات، مطالبة بضرورة التزام المكتب بالشروط المطلوب توافرها في الخادمة، والتأكد من أنها ليست من صاحبات السوابق في بلادها.

وتابعت: لابد من الالتزام ببنود العقد المبرم لدى الطرفين، على أن يكون الراتب منطقياً مثل ما يحدث في جميع دول العالم ودول الخليج، بيد أن ما يحدث في السعودية يخضع للطمع والجشع من جانب مكاتب الاستقدام، ما شجع العمالة الأجنبية والمكاتب في بلادهم على التمادي في الجشع والاستغلال..

وقالت الطحلاوي: لابد أن تضع الدولة ضوابط وقوانين وأسعاراً محددة، ولا تترك الأمر يتجاوز كل منطق ويستغل المواطن بهذا الشكل، ما ينعكس بالضرر على الأسر السعودية ويخلق معاناة كبيرة، لافتة أن المجتمع السعودي من الصعب عليه الاستغناء عن الخادمة، حيث تأسس على الأسر الكبيرة العدد والتي تضم في أغلب الأحيان كبار السن والمقعدين الذين يحتاجون مزيداً من الاهتمام، ووجود العمالة يعد عنصراً أساسياً حتى لا يكون عبئاً على الأسرة.

وأوضحت أن الكثيرمن الشباب الذي يبدأ حياته الزوجية أصبح أكثر وعياً، ويرفض وجود الخادمة ولو في الفترة الأولى، وعلى النقيض نجد أسراً لديهم ثلاث خادمات وليسوا بحاجة إليهن، مؤكدة أن كثرة عدد الخدم بلا دور ولا عمل أمر يخلق مشكلة ولا معنى له سوى المنظرة الفارغة، معربة عن أسفها من وجود خادمات قد يفوق عدد أفراد الأسرة .

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

عقد دورة تطبيقات التأمين بحضور25 مشاركا من منسوبي "الصحة"

"الضمان الصحي" يناقش الإجراءات والممارسات المعيقة للتأمين والموافقات الطبية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/06/16/article_966064.html

«الاقتصادية» من جدة

انطلقت في مقر الأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي التعاوني في الرياض، فعاليات الدورة التدريبية وورشة عمل تحت عنوان "تطبيقات الضمان الصحي التعاوني"، بحضور 25 مشاركا من منسوبي وزارة الصحة. وتشتمل الدورة على العديد من المحاور المهامة مثل (إدارة مخاطر التأمين، إجراءات وممارسات تعيق التأمين الصحي، تطبيقات الضمان الصحي التعاوني واللائحة التنفيذية والوثيقة الموحدة، آليات التعامل مع الترميز الطبي للتصنيف العالمي للأمراض ـ النسخة العاشرة التعديل الأسترالي، الموافقات الطبية، الاستعانة بخبرات شركات التأمين وشركات إدارة مطالبات التأمين الصحي لطرح التجارب وتبادل الخبرات، الربط الإلكتروني وخدمة التحقق للمؤمن لهم).

وقال محمد بن سليمان الحسين، الأمين العام لمجلس الضمان الصحي، إن هذه الدورة تأتي امتدادا لنهج المجلس حيال تطوير مهارات القوى العاملة في قطاع التأمين الصحي من منسوبي شركات التأمين، ومقدمي خدمات الرعاية الصحية من مستشفيات ومراكز علاجية، مما يسهم في تعزيز الأداء الإيجابي لسوق التأمين الصحي، ويحقق الأهداف الاستراتيجية لنظام الضمان الصحي التعاوني.

وأشار الحسين إلى أن المجلس لديه رؤية يعمل على تنفيذها حيال الاستفادة من التطورات الإدارية والتنظيمية الحديثة لتقنية المعلومات، والتوسع في الخدمات الإلكترونية، والتحول إلى الربط الإلكتروني الشامل لجميع الجهات ذات العلاقة بالتأمين الصحي، من شركات تأمين، ومقدمي خدمات الرعاية المعتمدين، ومركز المعلومات الوطني، والإدارة العامة للجوازات.

وقال الدكتور محمد النعيم مدير إدارة الاعتماد، إن الدورات التدريبية وورش العمل المتخصصة إحدى أدوات المجلس الاستراتيجية التي يعول عليها في مواجهة نقص في ' عداد القوى العاملة المتخصصة، التي تلعب دورا مهما في تحقيق نقلة نوعية في أداء قطاع التأمين عموما والتأمين الصحي على وجه الخصوص، مضيفا أن هذه الدورات وورش العمل تتيح للمشاركين مجالا أوسع لتلقي المعارف والمهارات المتعلقة بقضايا التأمين، إضافة إلى إثراء الحوار من النقاش واستعراض التجارب في مجال الاختصاص بين الحضور، منوها بأن برنامج الدورة تم إعداده من قبل فريق عمل متخصص في مجال الضمان الصحي التعاوني من ذوي المعرفة والخبرة الطويلة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أبناء السعوديات .. ينتظرون

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/06/16/article_966054.html

محمد بن عبد الكريم بكر

منذ اعتلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز سدة الحكم وموجة التفاؤل تزداد يوما بعد يوم بين الناس بمختلف طبقاتهم ومشاربهم. إذ بات الجميع يشعرون بأن فجرا جديدا بزغ على ربوع هذه المملكة التي أرست قواعدها على كتاب الله وسنة رسوله -عليه الصلاة والسلام-، فجر يبشر بإصلاحات مؤسسية واسعة تحارب الفساد وتمنع التعدي على حقوق المواطن، كما تعاقب على التقصير في خدمته ورعاية مصالحه سواء في الداخل أو في الخارج. ليس ذلك فحسب، بل أعلن الملك في أكثر من مناسبة أن أبوابه مفتوحة أمام المواطنين لسماع ما قد يكون لديهم من آراء يمكن للحكومة الإفادة منها في معالجة همومهم وتحسين مستوى معيشتهم وتعزيز شعورهم بالطمأنينة على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

أحسب أن من بين تلك الهموم التي تحتاج إلى معالجة ملف المعاناة التي يعيشها أبناء وبنات المواطنة السعودية من زوج غير سعودي، الذي لا يزال مفتوحا على الرغم من صدور قرار مجلس الوزراء رقم 406 في عام 1433 هـ بمنح تلك الفئة من المجتمع عديدا من المزايا والتسهيلات في إجراءات الإقامة والعمل لم تكن متاحة أمامهم من قبل. منح ذلك القرار أولاد المواطنة السعودية، من غير السعودي، المقيمين في المملكة حق الإقامة على كفالة والدتهم، وتتحمل الدولة رسوم إقامتهم. كما سمح القرار للأولاد بالعمل لدى الغير في القطاع الخاص دون نقل كفالتهم. وتضمن القرار أيضا حكما يقضي بمعاملة أولادها معاملة السعوديين من حيث الدراسة والعلاج، وباحتسابهم ضمن نسب السعودة في القطاع الخاص.

و قد اشترط ذلك القرار لسريان أحكامه أن يكون الزواج تم بموافقة الجهة المختصة، أو أن يكون عقد النكاح موثقا، وهو شرط بلا جدال جاء في محله لمنع الفوضى والابتزاز، أو أن يتحول زواج الأجنبي من المواطنة السعودية إلى طريق سهلة للإثراء وجمع المال.

لكن على الرغم من تلك المزايا السخية التي منحتها الدولة لأبناء المواطنة السعودية من زوج غير سعودي في إجراءات الإقامة ومساواتهم بالسعودي في العمل والتعليم والعلاج، يبقى أمر مهم في هذه المعادلة ألا وهو موضوع الاستقرار النفسي وترسيخ ارتباطهم وولائهم للوطن الذي ولدوا على ترابه وعاشوا في أحضانه، وذلك يدعو إلى ضمهم ذكورا وإناثا إلى الأسرة السعودية الكبيرة بمنحهم الجنسية فور ولادتهم أسوة بأولاد الزوجة غير السعودية من زوج سعودي.

إن منح الجنسية لأولاد المواطنة السعودية، وإن كان والدهم غير سعودي، ينطوي على منافع كبيرة للوطن دون أي أعباء مالية إضافية على الدولة أو المجتمع،إذ إنهم يتمتعون الآن كأي مواطن سعودي بخدمات التعليم والعلاج وفرص العمل المتاحة في القطاع الخاص. هؤلاء الأبناء والبنات يعدون ثروة للمملكة بعد أن أنفقت، أو ستنفق، مبالغ طائلة على تعليمهم وعلاجهم، وبالتالي هي أولى بهم. وليس من المصلحة التفريط فيهم لمصلحة أي طرف آخر. ولا سيما أننا نعيش اليوم في وسط منطقة مضطربة تعج بالشر والأشرار لا يروق لهم ما تنعم به المملكة من أمن واستقرار.

لقد التقيت بعدد من الأسر التي تعيش حالة من القلق على مستقبل أبنائها وبناتها وما قد يواجهونه من طرق مسدودة بعد أن عاشوا طفولتهم وشبابهم في أحضان هذا الوطن، الذي لا يعرفون وطنا لهم سواه، وكان من بين تلك الحالات ما عرضته إحدى السيدات من أعضاء مجلس الشورى في لقاء مع صحيفة محلية.

من حسن الحظ أن معالجة هذا الملف لا تتطلب منظرين، وإنما يد حانية من ملك حكيم، وإنسان عادل، وهو ما اشتهر به خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أسعار الدواء .. داء لا دواء له بعد

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م
http://www.aleqt.com/2015/06/16/article_966051.html

محمد كركوتي

"اضحك دائما عندما تستطيع. إنه دواء رخيص"
اللورد بيرون - شاعر إنجليزي

تظل المشكلة على حالها، حول أسعار الدواء في العالم. من منظور إنساني، يمكن بسهولة وصفها بـ "المصيبة". وبإنسانية أكبر، يمكن أن تكون مشكلة أسعار الدواء بمنزلة داء، لا دواء له. تقوم الحكومات في البلدان الراشدة عادة بتخفيض أسعار الدواء بين الحين والآخر، أو بفرض حدود قصوى لهذه الأسعار. إنها بذلك توفر على نفسها من خلال الضمان الصحي الحكومي، أو على الأفراد الذين لا يشملهم هذا النوع من الضمان. وكذلك الأمر بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون ماليا حقا الحصول على التأمين الصحي عبر شركات التأمين الخاصة المعروفة. لكن في النهاية تظل الأسعار عالية بالنسبة لجميع الجهات، حتى في البلدان القادرة ماليا. علينا فقط أن نتخيل الوضع في البلدان التي تعاني تلبية الاحتياجات المعيشية الرئيسة لسكانها.

صحيح أن الشركات المنتجة لأي شيء هي جشعة "بالفطرة"، بما فيها الشركات المصنعة للأدوية، لكن الصحيح أيضا، أن تكلفة إطلاق دواء جديد، وكذلك الأمر بالنسبة لتطوير دواء موجود أصلا، هي بالفعل عالية. هذا باعتراف الجهات الساعية لإيصال أسعار الدواء في العالم إلى أدنى مستوى ممكن لها. فالدراسات والبحوث والعمليات المخبرية وما يرتبط بها، تتكلف أموالا هائلة، وهذا ما تتمسك به الشركات المصنعة كمبرر لطرح منتجها بسعر مرتفع. فلا يمكن أن تبيع الشركات المعنية أدويتها بخسارة، وإلا تحولت إلى جمعيات خيرية، لكن عليها أن تعي، أنها لا تنتج كافيارا، ولا حقائب فاخرة، ولا ساعات مرصعة بالألماس، بل تقدم منتجا طبيا إنسانيا، بصرف النظر عن أي اعتبارات أخرى. وعليها أن تكون منطقية في المكاسب، بعد أن تمر بمرحلة تغطية التكاليف.

هناك تضارب في تقديرات تطوير الدواء. والأمر يعود أساسا إلى طبيعة هذا الدواء، والمرحلة التي مر بها إلى أن بلغ رفوف الصيدليات. توصل خبراء ومختصون في السابق إلى تقديرات لهذه التكلفة، على أمل المساعدة في تحديد الأسعار في مرحلة لاحقة. اتفق هؤلاء على أن 2.6 مليار دولار، هو المبلغ اللازم حقا لتطوير دواء. إنه ليس بسيطا، ولكن علينا أن نعترف بأنه بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بات المليار دولار رقما عاديا، ليس من فرط توافره، بل من سرعة تبخره. وقد لا يعرف البعض، أن الشركات المنتجة للأدوية لا تنفق هذا المبلغ مرة واحدة أو دون ضمانات، بل إنها تنفق في المتوسط (وفق دراسة نشرتها "فورين بوليسي" الأمريكية) نحو 300 مليون دولار على البحث والتطوير، بعد أن تكون قد حصلت بالفعل على الموافقة على الدواء. أي أنها لا تستمر في مشروعها دون الحصول على الضمانات اللازمة للتسويق والبيع.

هذا الأمر على وجه الخصوص، يخفف المخاطر "إلى مستوى الصفر" التي قد تعترض الشركة من المنتج الجديد المزمع. بالطبع تختلف التكاليف من منتج لآخر. لكن ما يطرح من أرقام يبقى في المتوسط. وحتى لو أخذنا في الاعتبار ارتفاع نسب التضخم في الفترات المتباعدة، فإن الحصول على الموافقة المبدئية تبقى حافزا وضامنا للشركة. دون أن ننسى، أن هناك نسبة هائلة تضاف إلى أسعار الدواء، نتيجة وجود أكثر من جهة وساطة في التسويق، وهو أمر ينبغي أن يدفع السلطات المعنية بأمر الدواء في أي بلد كان، على إقرار تنظيم جديد في عمليات التسويق هذه. البعض يقترح أن تكون الحكومات (مثلا) الجهات الوحيدة التي تشتري المنتج الدوائي، ما سيخفض نسبة لا بأس بها من الأسعار، وفي الوقت نفسه لا يؤثر سلبا في الشركات المنتجة.

لا أحد يمكنه أن يطلب من الشركات المنتجة للأدوية أن تبيع بالخسارة فهي تقوم باختراعات وحلول صحية لا تقدر بثمن، ولكن لا يمكن فصل الربحية عن الاعتبارات الإنسانية. هناك بعض الشركات قامت بخطوات رائعة في هذا المجال، وخفضت أسعار الدواء لديها بالصورة المناسبة، لكن مثل هذه المبادرات لا تزال قليلة ومحدودة. تستطيع هذه الشركات

(مثلا) أن تمد الفترة التي وضعتها لاستعادة تكلفة الدواء لفترة أطول قليلا، دون أن تتأثر عملياتها سلبا. لا أحد يريد لها أن تتعطل في الوقت الذي تقدم فيه المنتجات التي تدعم الحياة وتصونها وتخفف الآلام. ليس مطلوبا منها، سوى التعامل التجاري بطريقة أكثر إنسانية. ولا شك أن التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية في غالبية بلدان العالم، سيمهد الطريق إلى صيغة مثلى تبقى إلى ما لا نهاية.

في العالم اليوم "بحسب منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي" 400 مليون إنسان بلا رعاية صحية. وهؤلاء يفتقرون حتى للأسبرين. ليس مطلوبا من شركات الأدوية أن تنفق عليهم. هذا ليس من واجبها ولا من مهامها، ولكن المطلوب ما يمكن وصفه بـ "الرأفة السعرية" للدواء. وهذا لا يعني على الإطلاق، تبرئة حكومات عدد كبير من البلدان غير الراشدة من "جنايتها" الصحية على مواطنيها، ولكن ينبغي عدم منح هذه الحكومات مزيدا من المبررات لفشلها. وأسعار الدواء واحد من هذه المبررات.

كاريكاتير

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م

http://www.aleqt.com/2015/06/16/article_966057.html

عكاظ OKAZ نبض الحقيقة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 29 شعبان 1436هـ - 16 يونيو 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150616/Cartoon201506166493.htm